مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٣٧**

الأربعاء، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/552)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/552)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/552، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم مرة أخرى إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الأزمة في جنوب السودان.

لا تزال الحالة الراهنة في البلد متقلبة وتتسم بعدم اليقين. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن يوم الأحد ١٠ تموز/يوليه، يبدو أن وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس سلفا كير مساء يوم ١١ تموز/يوليه، والذي أيّده النائب الأول للرئيس مشار، ملا يزال قائما في جوبا، رغم وجود حوادث متفرقة لإطلاق النار في أجزاء مختلفة من المدينة. ويبدو الآن أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر سيطرة كاملة على جوبا، مع سماع كثير من أحداث إطلاق النيران الاحتفالية، وهناك تقارير عن حدوث أعمال نهب طوال الليل بين يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه.

وقامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مستفيدة من الهدوء النسبي بالأمس واليوم بتسيير دوريات محدودة لتقييم الحالة وسلامة وأمن الموظفين والأصول في مختلف مجمعات الأمم المتحدة في المدينة. وتمكنا من التوصل إلى أن كلا موقعي تجميع أفراد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض)، وهما يقعان على الجانب الغربي من الجبل، مهجوران. وتفيد التقارير بأن قوات المعارضة منتشرة حاليا في منطقتي الجبل وطريق ياي، بينما تقيم قوات الجيش الشعبي مواقع دفاعية على امتداد طريق ياي وغوديلي في الجزء الغربي من جوبا. ولذلك لا يمكن استبعاد مزيد من الاشتباكات.

واستأنفت الملاحة الجوية غير التجارية في مطار جوبا، الذي يقع تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالأمس، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتقييم المدرج وممر الطائرات والمهبط في المطار و لم تجد أي قذائف أو ذخائر غير منفجرة. ولكن هناك حقيقة مقلقة وهي أن إحدى طائراتنا الهليكوبتر واثنتين من طائراتنا ذات الأجنحة الثابتة قد تضررتا من إطلاق النار أثناء القتال. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واليونيسيف بمهمة إعادة تزويد القوات ومواقع حماية المدنيين بإمدادات المياه عن طريق إرسال شاحنة صهريج مياه إلى نهر النيل، ولكن يجب أن أقول إن تأمين حرية التنقل لا يزال بالغ الصعوبة بسبب عرقلة قوات الأمن لحركة أفرادنا في كل خطوة على الطريق، مشيرين إلى انعدام الأمن.

ولئن كنا نرحب بوقف الأعمال القتالية، من الواضح جدا أنه يجب على الحكومة أن تسمح للبعثة والجهات الفاعلة

الإنسانية بحرية تنقل حقيقية وإمكانية وصول غير مقيد حتى نتمكن من تقديم المساعدة الحيوية للسكان المدنيين المتضررين.

وإننا في هذه الأزمة الآن منذ ستة أيام وما زلنا غير قادرين على التأكد من إجراء تقييم شامل لعواقب ما حدث على الأمن والجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان. وحتى هذا اليوم، يقدر الشركاء في المجال الإنساني أن ما لا يقل عن ٣٦ ٠٠٠ من المدنيين قد شردوا بسبب القتال الذي نشب مؤخراً في جوبا. وسبعة آلاف منهم موجودون في مجمعي البعثة، والباقون إما يحتمون في مجمع برنامج الأغذية العالمي أو في مجمعات المنظمات غير الحكومية أو في العديد من الكنائس في المدينة.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، هنالك تقارير غير مؤكدة تشير إلى أن العديد من المدنيين قد قتلوا. وتبين الأرقام الأولية للحكومة أن ما لا يقل عن ٢٧٢ شخصاً قد قتلوا، من بينهم ٣٣ مدنياً، ولكني أعتقد أن هذا ليس سوى غيض من فيض بالنظر إلى التقارير المقلقة التي أشارت خلال الأيام القليلة الماضية إلى أن المدنيين قد مُنعوا من الوصول إلى أماكن أكثر أماناً، بما في ذلك مجمعات الأمم المتحدة. وقد انتُهكت حرمة مبانينا بشكل خطير، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا يتيح لي الفرصة لأعلن مرة أخرى أن من غير المقبول أن تسعى الأطراف المتحاربة إلى استغلال مواقع مكرسة لحماية المدنيين لأغراضها.

وقد تأكدنا في مواقعنا وحدها وفي محيطها من مقتل ثمانية أشخاص وإصابة العديد بجروح. ولا بد لي من أن أضيف، للأسف الشديد، أن اثنين من حفظة السلام وموظفاً وطنياً واحداً لدى الأمم المتحدة قد لاقوا حتفهم. وأصيب سبعة آخرون من حفظة السلام وموظف دولي واحد من موظفي الأمم المتحدة بجروح. ويجب أن نوضح مرة أخرى أن أي هجوم متعمد على قوات الأمم المتحدة وموظفيها ومبانيها يمكن أن يشكل جريمة حرب، والتحقيقات في ملابسات ما حدث جارية حالياً. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الرئيس سلفاكير بعث أمس برسالة إلى الممثلة الخاصة إيلين لوي ووعد بأن تجري حكومته تحقيقاً في الحادث الذي أسفر عن مقتل حفظة السلام التابعين للبعثة. ولذا، أحث سلطات جنوب السودان على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وفي خارج جوبا، يوم الاثنين ١١ تموز/يوليه، اندلع قتال في لاينا، وكاجو كيجي، وياي وموندري في ولاية وسط الاستوائية، وفي توريت بولاية شرق الاستوائية. وفي واو، كانت الحالة فعلاً غير مستقرة على الإطلاق وظلت كذلك، ونقلت تقارير أن جنوداً نظاميين مسلحين هاجموا يوم الأحد حياً سكنيا بالقرب من سوق الناصرة إلى الجنوب من بلدة واو ونهبوه. ونتيجة لذلك، لجأ حوالي ٣ ٠٠٠ مدني إلى الكنيسة الكاثوليكية، واحتمى ٦ ٠٠٠ في موقع الحماية التابع للبعثة. وبالأمس، تلقينا تقارير غير مؤكدة تفيد بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هاجمت مجموعة تابعة لقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة نغونغبا.

ولا تزال الحالة هادئة في منطقة أعالي النيل. وهذا يشمل بور وبانتيو وملكال، ولكن البعثة لاحظت تعبئة الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض حول أجزاء من ملكال ولير. وما زلنا قلقين جداً إزاء احتمال استئناف العنف وامتداده إلى أجزاء أخرى من البلد، كما شهدنا في الماضي.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فقد بذلت الممثلة الخاصة للأمين العام لوي والعديد من القادة الإقليميين والدوليين – بمن فيهم رئيس الوزراء الإثيوبي هايليماريام ديسالين والرئيس الكيني أوهورو كينياتا ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، الرئيس السابق كوناري، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق موغاي – جهودا عديدة بالفعل للتواصل مع الرئيس سلفاكير والنائب الأول للرئيس مشار وكبار

مستشاريهما العسكريين والسياسيين من أجل الضغط عليهما لوقف الأعمال القتالية فوراً وكبح جماح قوات كل منهما وضمان سلامة مواقع حماية المدنيين وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين.

وبالإضافة إلى الاستجابة الفورية لمجلس الأمن للنظر في الحالة في جنوب السودان في ١٠ تموز/يوليه، اجتمع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١١ تموز/يوليه في جلسة طارئة في نيروبي وأصدر بياناً يدين فيه العنف ويشدد على ضرورة المساءلة عن انهيار سيادة القانون، وللمطالبة بتنقيح ولاية البعثة لإنشاء قوة لواء للتدخل وزيادة عدد القوات من المنطقة لتأمين جوبا، في جملة قرارات أخرى. وسيرا على الدرب نفسه، اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضاً في كيغالي أمس وأعرب عن تأييده الكامل لبيان الهيئة.

وبعد ذلك، اجتمع رؤساء أركان الهيئة الحكومية الدولية في أديس أبابا في ١٢ تموز/يوليه ودعوا إلى تعزيز قوات بعثة الأمم المتحدة بقوات إقليمية. وبطبيعة الحال، نحن على أتم الاستعداد للعمل مع الهيئة من أجل بلورة طرائق هذا المفهوم، والغاية من ذلك – كما أفهمها – هي تأمين جوبا، ومطارها إن أمكن، من خلال وقف الاستخدام العسكري للأسلحة أو الأفراد أو الذخائر حتى يتسنى لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الشروع في العمل دون أن تقلق بشأن المسائل الأمنية. وسنعمل معهم، وأعتقد أن رؤساء الأركان سيسافرون في الغد، قبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي، من أجل تنقيح هذا المفهوم.

ويمكننا الآن أن نرى بوضوح نتائج المحاولات المتعمدة للأطراف لتعطيل تنفيذ اتفاق السلام، الذي يجب ألا ننسى أنه وُقّع قبل عام تقريباً، في آب/أغسطس ٢٠١٥. ولا يسعنا أن نجلس مكتوفي الأيدي كأي وقت مضى فيما يتحمل شعب جنوب السودان مرة أخرى العبء الأكبر لتعنت زعمائه.

وبالأمس، أفادت وسائط إعلامية بأن الرئيس سلفاكير أقال نائب وزير الخارجية سيرينو هيتانق، وسط مزاعم بأن ذلك جاء بسبب حضوره للاجتماع الوزاري للهيئة الحكومية الدولية في نيروبي. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن نائب وزير الخارجية قد تم تعيينه في الحكومة ممثلا عن مجموعة المحتجزين السابقين الذين كانوا طرفاً في اتفاق السلام. ويشكل قرار إقالته من طرف واحد في حد ذاته خرقاً لاتفاق السلام. وإذا كان هذا تحذيراً مسبقاً بما سيأتي، فمن الواضح أن نهجاً سياسياً قوياً ومنسقاً هو الكفيل وحده بإنقاذ عملية السلام.

لقد أخبرت المجلس قبل ثلاثة أيام أن الأمر يتطلب اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات متضافرة. وكما ذكر الأمين العام نفسه، يجب على مجلس الأمن أن ينظر بشكل عاجل في مسألة فرض حظر على توريد الأسلحة. ومن الواضح أن التهديد بذلك لم يفعل سوى القليل لردع الأطراف، لكنني أعتقد أنه يجب أن يكون واضحاً قدر الإمكان. وبالمثل، يجب أن تُسن فوراً جزاءات إضافية محددة الهدف على الزعماء والقادة الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام. إن دورة العنف المدمر التي لا تنتهي في جنوب السودان يجب أن تتوقف الآن.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أُذكر بأن مشاورات اليوم كان مقرراً أن تعقد في سياق التقرير المرحلي للأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/552) الصادر في منتصف حزيران/يونيه وتجديد ولاية البعثة. وبينما شعرنا بالتفاؤل الحذر بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية آنذاك في نيسان/أبريل، فمن غير الواضح الآن كيف يمكن إحراز أي تقدم إضافي في ظل الظروف الراهنة. وفي هذا الصدد، تظل توصية الأمين العام بالتمديد التقني لولاية البعثة صحيحة وضرورية بينما نجري تقييما للاحتياجات لمعالجة الحالة على أرض الواقع.

أقترح أن يكون التمديد التقني لمدة شهر واحد، حتى يتاح لنا وقت لإجراء التقييم وللتشاور مع المنطقة والاتحاد

الأفريقي وتقديم توصيات إلى المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، إذا دعت الحاجة إلى تعزيز البعثة — وستدعو على الأرجح – بما في ذلك عن طريق مزيد من القوات والقدرات الفعالة، مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية والطائرات من دون طيار للوفاء بولايتنا لحماية المدنيين، سيكون من الضروري تكريس هذه التعزيزات لتنفيذ ذات الولاية مثل باقي القوات وخاضعة لذات التسلسل القيادي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، السيد الرئيس، ولوفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وسيقدم لكم وفد بلدي دعمه الكامل.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في أعمال مجلس الأمن بصفتي ممثلا دائما لبلدي، أؤكد للمجلس تعاوني ودعمي لمعالجة المسائل التي تخص بلدي.

وأعرب، بادئ ذي بدء، عن خالص تعازينا فيما يتعلق بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والموظفين الذين فقدوا أرواحهم خلال الحدث المؤسف في جوبا. وأود أن أبلغ مجلس الأمن بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جنوب السودان. وستظل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على مسار تنفيذ الاتفاق على الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الإنجازات القليلة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية قد تأثرت بشدة جراء أحداث الأيام القليلة الماضية في جنوب السودان. ومع ذلك، لا تزال الحكومة الانتقالية ملتزمة بتنفيذ الاتفاق وتعتبر النكسات منحنى تعلم.

وكما يعلم الأعضاء جيدا، هوجمت بعض المدن الرئيسية في جنوب السودان من قبل مسلحين مجهولين خلال الأسابيع القليلة الماضية، مما أسفر عن تشرد وفقدان للممتلكات والأرواح بين الكثير من مواطنينا. فقد هجم مسلحون مجهولون في راجا، عاصمة ولاية لول، على منزل حاكم الولاية في ١٥ حزيران/يونيه واستباحوا المدينة قبل أن يدحرهم الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهاجم مسلحون مجهولون كذلك مدينة واو، عاصمة ولاية واو، في ٢٤ حزيران/يونيه. وقد أصدر المجلس بيانا صحفيا دعا فيه إلى التزام الهدوء وضبط النفس.

وتصرفت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بسرعة في كلا المناسبتين لحماية المدنيين وممتلكاتهم. وقد تم تقليل الخسائر في الأرواح البشرية إلى أدنى حد وتفادي المزيد من الخسائر في الممتلكات من خلال فرض حظر التجول في المدن التي تعرضت للهجوم. وقد سمح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق من جانب حكومتي الولايتين، ودعا الحاكمان الجديدان للولايتين إلى التزام الهدوء وطلبا من الشعب العمل معا للوصول إلى الأسباب الجذرية لما حدث. وعلاوة على ذلك، شكلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنة تحقيق برئاسة السيد رياك غال كوك، وزير الصحة الوطني. وقد قام بزيارة إلى واو، وسيتم الإعلان عن استنتاجاته بعد استكمالها.

وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه، شهدت جوبا، عاصمة جمهورية جنوب السودان ومقر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، أصعب تحد لاتفاق السلام حتى الآن. ففي حوالي الساعة ٢٠/٣٠ يوم ٧ تموز/يوليه، هاجمت قوة من المقر الرئيسي للنائب الأول للرئيس، بقيادة المقدم ديفيد ريو، نقطة تفتيش في غوديلي، أحد الأحياء في جوبا. وكانت تدير نقطة التفتيش قوة متكاملة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات نظامية أخرى. وأسفر الهجوم عن مقتل اثنين من جنود الجيش الشعبي واثنين من أفراد الأمن الوطني وطبيب واحد صادف أنه كان في مرمى تبادل إطلاق النار.

وفي ٨ تموز/يوليه، دعا الرئيس سلفا كير ميارديت النائب الأول للرئيس رياك مشار ونائب الرئيس جيمس واني إيغا إلى اجتماع لمناقشة الحالة الأمنية وإطلاق النار الذي حدث في الليلة السابقة ولتشكيل لجنة للتحقيق في ذلك الحادث المؤسف. وفيما كان الرئيس على وشك إكمال الاجتماع، وصلت قوة الحماية الضخمة للنائب الأول للرئيس – في ٢١ مركبة ترافقها سيارة إسعاف، خبأت فيها ذخيرة – عند البوابة الرئيسية للقصر الرئاسي في استجابة لأخبار عاجلة كاذبة نشرها السكرتير الصحفي للسيد مشار، السيد جيمس غاتديت داك. وقد جاء في التقرير الكاذب ما يلي:

”اندلع قتال داخل المنطقة J1، بقصر الرئيس سلفا كير في العاصمة الوطنية، جوبا. وحاول الرئيس وقادته اعتقال النائب الأول للرئيس، الدكتور رياك مشار تيني. وقد جاء هذا بعد أن دعا الرئيس إلى اجتماع للرئاسة في مكتبه مع الدكتور مشار ونائب الرئيس جيمس واني إيغا. وقد تبين أن هذا كان فخا لإلقاء القبض على الدكتور مشار وربما لإيذائه. ولحسن الحظ، تمكن حراس الدكتور مشار من القتال بشراسة وإنقاذ الدكتور مشار. وهو الآن في أمان. وقد تواصل القتال في هذه الأثناء.“

وفي خضم كل تلك الفوضى، حمى الرئيس نائبه الأول ويسر له المرور الآمن والعودة إلى مقر إقامته. وقام في الوقت نفسه، بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة وزير الداخلية، الفريق ألفريد لادو غور، ويتوقع أن تقدم تقريرها في غضون عشرة أيام من الآن.

وفي ١٠ تموز/يوليه، في حوالي الساعة الثامنة صباحا، هاجمت قوة من مقر النائب الأول للرئيس، واجتاحت نقطة تفتيش على الطريق بين جوبا وياي. وردت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على الفور واستمر القتال ممتدا طوال اليوم حول منطقة نقطة التفتيش. وتمكنت قوات الجيش الشعبي في نهاية المطاف من استعادة السيطرة على نقطة التفتيش. وفي صبيحة ١١ تموز/يوليه، هاجمت قوة من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة نقطة التفتيش مرة أخرى؛ وفي هذه المرة تم صدهم وتعقبهم إلى معسكرهم الذي هجروه.

واستنادا إلى ذلك السرد للأحداث، كرر الرئيس التزامه بمواصلة تنفيذ الاتفاق نصا وروحا، ولذلك أصدر مرسوما جمهوريا بوقف الأعمال القتالية فورا من تاريخ التوقيع عليه، اعتبارا من الساعة ١٨/٠٠ بتوقيت غرينيتش من يوم ١١ تموز/يوليه.

وختاما، فإن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية هي الآلية الوحيدة المجدية لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. إننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لإيجاد أفضل السبل التي يمكننا بها معا تحقيق السلام والأمن لشعبي. وندعو المجلس إلى إشراك جميع أطراف الاتفاق لمضاعفة جهودها من أجل تنفيذ الاتفاق للسماح لشعب جنوب السودان بالبدء في بناء مستقبل أفضل للجيل القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.